

# ماذا لو حكمنا اليوم عمر بن الخطاب؟



عبدالله كمال □

**قبل ما يزيد على ثلاثة أسابيع وصلتني رسالة عن تزايد القمامة في أحد الأحياء ، وهي شكوى عادية ومكررة ، لكن الطريف في مضمونها هو أن صاحبها حمل مسؤولية المشكلة نظام برتمه واستعان في التدليل على ذلك بمقولة شهيرة لأمير المؤمنين الخليفة عمر بن الخطاب رضی الله عنه «والله لو أن ناقة عثرت في العراق لسألني الله عنها» .**

**وقررت أن أناقش الفكرة وهل هذه المقولة العظيمة المعبرة عن اتساع نطاق مسؤولية الحاكم وصولاً إلى أدق التفاصيل، تصلح لأن تكون منهجاً وطريقة للحكم اليوم ؟**

**غير أن مجموعة من المسائل العامة ضغطت على أجدتي فتأجل المقال إلى أن فرض نفسه من جديد بسبب ما جرى في لقاء أخير لرئيس الوزراء مع مجموعة من شباب الجامعات قبل أيام في بورسعيد .**

نريد أن نذهب بعقول الناس في غياهب بعيدة وغير ممكنة .

**توزيع المسؤوليات**

أنا هنا لا أريد أن أخلي مسؤولية الحاكم عن عدد من المشكلات وإيادهم عن نطاق المسؤوليات ، لكني أريد أن أسجل مجموعة من الملاحظات التي تستوجب الانتباه ونحن نقارن بين هذه الترديدات التي تعود بنا قرناً إلى الوراء وبين واقعنا اليوم .

فمن ناحية لا يمكن الوثوق بأن مقولة خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب حول مسؤوليته عن الناقة التي يمكن أن تعثر في العراق ، قد طبقت بخلاف كونه رضي الله عنه قد أعلن ما فيها من مبدأ يريد أن يطبقه على نفسه . وبغض النظر عن المقارنة مع العصر الحالي فإن سيدنا عمر لم تكن لديه الأدوات الكافية لكي يحيط بآحوال كل العباد في جميع أصقاع الولايات الإسلامية التي كان يديرها . ومن ثم أفهم أن ما قاله رضي الله عنه كان يقصد به إرساء المبدأ قبل أن يكون هدفه هو التطبيق العملي لذلك المنطق .

ومن ناحية ثانية فإن العصر الحديث قد أدى إلى نشوء أنظمة تتوزع فيها المهام ما بين السلطة المركزية والسلطات المحلية المختلفة وبحيث يكون لكل منها مهامه ، كل بقدره . وفي كثير من الدول التي تتبع النظام الفيدرالي لا يكون للحاكم تدخل في شؤون الولايات الخاصة كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة . كما أننا في مصر نسعى إلى أن تكون هناك أعباء أقل على السلطة المركزية ، ونحاول فك الاشتباك العتيد بين المركزية وزيادة مهام السلطات المحلية لأن الناس في المحافظات تعاني من انشغال السلطة المركزية بعيداً عن تفاصيل حياتها .

ومن ناحية ثالثة فإن سيدنا عمر تحدث عن أن الله هو الذي سوف يحاسبه عن تلك الناقة التي يمكن أن تكون قد عثرت في العراق ، في حين أننا لا يمكن أن نقبل اليوم بحاكم يكون حاسبه عند الله وحده ، لأن هذه مسألة تخصه

في مواجهة أمير المؤمنين حين ضبطه في هذا الوضع المخل داخل بيته ، فإن ما قاله لا يمكن أن يكون مخالفة قانونية في العصر الحالي في ضوء الإجراءات القانونية . بمعنى أنه لا يمكن الاستناد إلى آيات القرآن في أن يذهب الناس بجرهم إن فعلوا شيئاً .

وفي العصر الحالي ليس من حق جهات القانون - وليس الحاكم مختصاً بهذا - أن تقوم بتتبع أحوال الناس مراقبة وتجسساً ، إلا إذا كان لديها إذن قانوني بهذا . وليس من حقها أن تقتحم البيوت من دون استئذان ودون تطبيق حكم الآية إن كانت النيابة العامة قد سمحت لها بذلك، ولا يمكن أن تطلب من الشرطة دخول معازل المجرمين عبر الأبواب المشرفة ، وليس من خلال عمليات الحصار والاقترام المعروفة لكي تتمثل الأركان . ولا يهدر المجرمون الأدلة قبل أن يتم إلقاء القبض عليهم .

**مهام الرئيس**

اختلفت العصور إذن ، ومع اختلافها تباينت الطرق وتعددت الأساليب وتنوعت المهام . وقد كان خليفة المؤمنين عمر في وضعية زمنية تفرض عليه أن يكون قدوة وأن يبني النموذج وأن يضع التقاليد والأسس مع انتقال الدين من مرحلة انتشار العقيدة إلى مرحلة بناء الدولة . ولكن بالتأكيد ليس على أمير الناس الآن أن يكون من بين مهامه أن يذهب خلف سور كل بيت لكي يعرف ما يدور فيه ، فقد تشعبت وتعددت أساليب الإدارة وزاد السكان ، واتسعت الأماكن وتنوعت حتى أساليب مخالفة القواعد بحيث لا يقوى حاكم على أن يقوم بذلك بنفسه .

هل يكون على الرئيس مثلاً أن ينهي مقابلة مع أحد رؤساء الدول أو حتى يوجهها لأنه قد جاءته إخبارية عن مواطن يسرق الدقيق في أحد الخابز ، فيتذكر ويسير بين الطرقات إلى أن يصل لمكان الواقعة ، ومن ثم يضبط هذا الشخص ويقيم عليه الحد؟

بالتأكيد هذا كلام خيالي ، غير أنه كان يحدث فيما مضى من زمن.. وهل يكون على الرئيس - أي رئيس - أن يسير بين الناس مثله منظم يترجل ويراه رسل الملوك في فقر مدقع؟

من المؤكد أن هذا غير مقبول اليوم . بل إن الرئيس أي رئيس حين يقوم بذلك فإنه يعرض أمن البلد للخطر لأنه يعرض أمنه الشخصي للتهديد . وحين يتعرض هو للتهديد فإن استقرار البلد يتعرض بدوره للاهتزاز ويكون مخلاً بمسئوليته لو أنه فعل .

وقد أوقف سيدنا عمر تطبيق الحد على السارقين في عام الرمادة حين تدهورت أحوال الناس وعانوا من أزمة اقتصادية بمقاييس العصر " وقد كان تطبيق الحد هو قطع يد السارق " . ولا شك في أن أمراً مثل هذا لا يمكن أن يحدث اليوم ، وإلا كانت فوضى .

بمعنى أنه لا يمكن تعطيل عقوبة السرقة لأن الناس تعاني من الضائقة والفقر لا يبرر أن يقوم الناس بإرتكاب الجريمة . ولو طبق هذا المبدأ اليوم فإنه يعني أن يعم الارتباك حياة الأمة وأن يجدها اللصوص حجة لكي يعيشوا في الأرض فساداً بحجة أنهم لا يجدون ما يأكلون أو ما يسد الاحتياج وفقاً لمقاييس ذلك الاحتياج .

إن عدد السكان في عصر خليفة المؤمنين لم يكن يناظر أعداد السكان اليوم ولا اعتقد أن الولايات الإسلامية برمتها كان إحصاؤها يماثل دولة إسلامية متوسطة الحجم من تلك الموجودة اليوم . كما أن الجرائم التي كانت ترتكب في تلك العصور تعتبر سانحة بمقاييس الجرائم التي تقع الآن ، والتعقيدات في شؤون الحياة العامة أصبحت أصعب بكثير مما كانت عليه . بحيث صار تنظيم الدول يتطلب قدرًا هائلاً من التعقيدات الموازية التي تدير شؤون الناس بحكمة مختلفة عما كانت عليه .

شباب ، للذقة طالب ، أخذ دوره في السؤال فلم يسأل الدكتور نظيف وإنما ألقى عليه ما يشبه التعليق أمام زملائه ذاكرة مقولة سيدنا عمر الشهيرة . وقال لرئيس الوزراء حين غرق الضحايا في حادث العبارة أنا بكيت فهل أنت بكيت؟

علق الدكتور نظيف على ما قاله الشاب بغض النظر عن طريقته في طرح تعليقه التي خرجت عن سياق اللياقة الواجبة ، ودافع رئيس الوزراء عن نزاهة الحكم مشيراً إلى أنه لا يؤيد الفساد ، وأن كل قضايا الفساد تحال إلى المحاكم بإمر الحكومة.. فجهاز الرقابة الإدارية مثلا يتبع رئيس الوزراء ولم يتجهم وهو يبعد الشباب عن حالة التشاؤم ويؤكد لهم أهمية وطنهم وإنجازاته وبنمازجه الناجحة .

وكما صفق الطلبة حماساً لجرأة زميلهم فإنهم صفقوا اقتناعاً بإجابة رئيس الوزراء ، ولكن هذا الموقف العابر الذي أخذ حجماً كبيراً من تغطيات الصفحة الأولى في بعض الجرائد يعود بنا إلى المسألة التي يجب أن تناقش بوضوح هل العصر الحالي يمكن أن نستعيد فيه الحكم على طريقة خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب نموذج العدل وقوة الحسم والتشقق؟

**الدعاية للدولة الدينية**

مايدعني إلى هذا هو أن بعض التيارات المتطرفة تستخدم تلك العبارة وما يماثلها للتدليل على أن نموذج الحكم في صدر الإسلام كان عادلاً للغاية ، وبالتالي فإن "الدولة الدينية" التي يسوقون نموذجها إنما تمثل للناس تريباً ضد ما يعانون منه ، وتقول لهم إن هذه الصيغة في الإدارة هي الإصلاح وهي التي يمكن أن تقدمنا تلك التيارات إن حكمت أو بلغت السلطة بشكل أو آخر .

شباب في مستقبل العمر حين يسترد بمقولة الخليفة العظيم وهو يوجه ملاحظاته لرئيس الوزراء يفرض علينا أن نطرح تساؤلاً جوهرياً حول المعاني التي يؤمن بها الشباب ومن يعظمهم والأجيال الجديدة فيما يخص طريقة الحكم وتوزيع المسؤوليات في النظم الحديثة وتطبيق الديمقراطية في العصر الحالي .

مبدئياً ، لا يمكن القول إن الطريقة التي أدار بها سيدنا عمر دولته كانت هي تلك الطريقة التي يجب أن تكون عليها الدولة الإسلامية في مختلف العصور . لأن بعد اغتياله دارت عجلة الزمن وتوالى على المسلمين خلفاء من مختلف العصبية والغشاة الذين حكموا كل منهم بطريقته حين كانت هناك خلافة متسعة عبر القارات ، بحيث إنه لا يمكن القول بأن طريقة هذا أو ذاك من الخلفاء والأمراء تمثل المواصلات الكاملة لطرق الحكم العادلة ، خاصة أن كثيراً منها - إن لم يكن أغلبها - بعد الخلفاء الراشدين كان يفتقر إلى العدالة بالمعنى المفهوم للعدالة ، أو كان يتميز بقدر هائل من الانفلاتات والتجاوزات التي أدت إلى تناحر المسلمين أنفسهم .

وسيدنا عمر ذاته ، يمثل حالة خاصة جداً ، وربما استثنائية للغاية ، ليس فقط في التاريخ الإسلامي وإنما في التاريخ الإنساني كله ، إلى الدرجة التي دعت كاتب عبقرية عمر الأستاذ عباس محمود العقاد إلى أن يخصص فصلاً كاملاً في كتابه الأشهر بعنوان عمر والحكومة العصرية قال في مستهلته : "من الحقائق التي يحسن ألا تغيب عنا ونحن نقدر الأبطال من ولادة العصور الغابرة أنهم أبناء عصورهم وليسوا أبناء عصورنا ، وأنا مطمئن بأن تفهمهم في زمانهم وليسوا هم مطالبين بأن يشبهونا في زماننا" . ويقول العقاد عن ابن الخطاب مدلاً على رؤيته "خذ مثلاً أنه وهو أقدر الماكين في عصره كان يقنع بالكثاف ويلبس الكساء الغليظ ويهنا إبل الضيقة أي يداوبها بالظفران ويراه رسل الملوك وهو نائم على الأرض نومة الفقير المدقع .. وهو يدخل الشام فينزل عن بعيره ويخلع خفيه ويخوض الماء ومعه بعيره ، ويسافر مع خادمه فيساوي بينهما في المأكول والمركب والكساء . حاكم من حكام العصر الحديث لا يصنع هذا ولا يطالب بأن يصنعه هو وأبناء العصر الحديث على حق فيما ارتسموه لأنفسهم من سمات الهيبة والشارفة لأن حاكم الأمة يحتاج إلى المهابة بين قومه وغيرهم من الأرقام وهذا حسن مشكور" .

□ كاتب مصري

## إعلان

### الناقة والعصر

وإذا ما عدنا إلى مقولة سيدنا عمر حول الناقة التي يمكن أن تعثر في العراق ويكون هو مسؤولاً عنها حسبما قال رضي الله عنه ورددتها الشاب في واقعة رئيس الوزراء ، فيما لا يتوانى خطباء المساجد عن أن يرددوها في كل يوم جمعة وغيره ويقولون رضي الله عنك يا خليفة رسول الله (ص) ، عدلت فضيت ، وأرضيت وأمنت يا عمر بحسب قول أحد خطباء المساجد .

فإن علينا أن نمنع النظر في المسألة بزيدي من التدقيق حتى لا نلتهت وراء أحلام بعيدة بل ومستحيلة ونكون كمن يطارد سرباً لن يأتي أبداً .

ذلك أن سيدنا عمر نفسه قد عدل خير عدل ولكنه لم يأمن إذ اغتيل في نهاية حكمه ، متعرضاً لمؤامرة شهيرة . ولم يعد العدل هو الضمانة التي على أساسها يمكن أن يأمن أي حاكم أن التزم بالعدل . ففي العصر الحالي توجد أمور عديدة يمكن أن تجعل الحاكم غير آمن أي ما كان مستوى نزاهته وشفافيته ، إذ هناك مؤامرات الدول والإرهاب . والأهم أن تعقيدات الحياة يمكن أن تدفعهم إلى أن يقوموا بما لا يمكن توقعه ضد أي مشهور فما بالك بحاكم .

ثم إن النساتير والقوانين توزع الآن المسؤوليات على عناصر الإدارة وأطرافها ، بحيث إنه لم يعد ممكناً للعقل أن يقبل أن يكون الحاكم رئيساً أو ملكاً أو سلطاناً أي ما كان نظام الحكم ، أن يقبل فكرة أن هذا الحاكم مسؤول بنفسه عن عثرة ناقة أو حمار أو حادث سيارة وقع في بقعة نائية أو حتى في مكان ملاصق لمقر حكمه . إذ أن الحاكم له مهام محددة تشمل الخطوط الرئيسية لرسم السياسات العامة والقرارات الكبيرة والمناهج العرضية غير التفصيلية ، في حين أن هناك أطرافاً أخرى حدد لها القانون مهامها بقدر تنوعها وتدرجها .

نا هيك عن أن الاتجاه العام للدول الحديثة هو إعطاء صلاحيات واسعة للأقاليم والمحافظات في إدارة شؤون الحكم المحلي من خلال مجالسها الشعبية والبلدية والمحلية المنتخبة ، حيث لم يعد مقبولاً من رئيس الدولة أو الحكومة المركزية أو الفيدرالية التدخل في شؤون الحكم المحلي ، فكيف سيكون الحال عندما يتدخل رئيس الدولة في أمور صغيرة جداً بمقاييس اليوم مثل متابعة حادث صدام سيارة أو عثرة ناقة أو حمار في أحد أقاليم الدولة !!

إن الحاكم الذي يكون مسئولاً عن كل شيء ليس فقط حاكماً خارج قدرة احتمال المنطق ، لكنه أيضاً يكون حاكماً غير مقبول بالمقاييس الديمقراطية الحديثة ، ويعتبر ديكتاتورا يبغي ويصادر قيم الشراكة والتشارك في الإدارة وتحمل مسؤوليات الحكم ، ويجعل الأمة كلها غير متحملة للمسؤولية في أي من مهامها طالما أن هناك فرداً واحداً سوف يتال كل الحساب أو كل الشواب . ناهيك عن أنه نموذج مستحيل . وإن ترديد الحديث عنه يعني أننا

العودة إلى الخلف

والمعنى أن لكل عصر حكماءه وأساليبه ولكل زمن طريقته ولكل دولة منهجها في إدارة شؤونها . والأساس في الاختلافات هو أن نتفق على القيم الواجب اتباعها وإن تباينت الأساليب ففي كل زمان يسعى الناس إلى العدل وفي كل وقت يرغب الناس في المساواة وفي كل عصر يريد الناس أن ينال الجميع حقه وأن يخضع الحاكم إلى المساءلة ولكن الطرق تتباين والأنظمة تختلف والحياة تتطور والمجتمعات تتبدل ومع حدوث التطور فإن الطرائق تنتوع ولا يجوز أن نعود إلى عصور سحيقة بنفس طريقتهما لأن العودة قد تهدر كل شيء وبما في ذلك العدل الذي ننشده .

وللتدليل على ذلك نعود إلى واقعة شهيرة في سيرة خليفة المؤمنين العظيم تلك التي تروى أن عمر رضي الله عنه كان يعس في المدينة فسمع صوت رجل وامرأة في بيت فتسور الحائط فإذا رجل وامرأة عندهما زق خمر (الزق الإناء) فقال عمر ياعبدو الله أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية؟

فقال الرجل يا أمير المؤمنين، أنا عصيت الله في واحدة وأنت في ثلاث فإله يقول ولا تجسسوا وأنت تجسست علينا والله يقول وأتوا البيوت من أبوابها وأنت صعدت الجدار ونزلت منه، والله يقول ولا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها وأنت لم تفعل ذلك .

فقال عمر لم عندك من خير إن عفوت عنه؟

فقال نعم، والله لا أعود فقلل أذهب فقد عفوت عنك .

ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تطلب من أي حاكم الآن أن يسير في المدينة لكي يعس بين الناس ويعرف أحوالهم من خلال التجسس عليهم . كما أنه ليس من مهمة الحاكم الأكبر أن يتتبع إن كان الناس يتناولون الخمر في بيوتهم أم لا ، أو ماهي طبيعة الخطايا التي يرتكبونها . وحتى لو فعل وعثر على جرم فإن القانون لا يعطيه الحق في أن يعفو عن الناس إذا ما تعهدوا بعدم العودة إلى ما اقترفوه من جرائم أو جنايات أو مخالفات .

هناك أساليب أخرى للعفو يحكمها الإجراء الدستوري وهي صلاحية ليست متاحة للجميع، ولا يمكن اليوم أن يجد رئيس أو رئيساً مواطناً في غرزة يدخن الحشيش فيقول له المواطن لن أعود إلى هذا أيعفوه عنه .

وبغض النظر عن الحاجة والقدرة على المجادلة التي تبناها هذا الشخص